مجلة العلوم القانونية والسياسية

**اسم المقال:** تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا بعد عام 2011 - 2021
**اسم الكاتب:** أ.م.د. بدرية صالح عبد الله
**رابط ثابت:** https://political-encyclopedia.org/index.php/library/1282
**تاريخ الاسترداد:** 2026/11/01 18:48 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم القانونية والسياسية جامعة ديالى ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة ديالى

المجلد الحادي عشر – العدد الثاني - الجزء الأول - 2022 مجلة العلوم القانونية والسياسية

# تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا بعد عام 2011-2021

# *The Challenges of National Reconciliation in Libya after 2011-2021*

الاختصاص العام: العلوم السياسية الاختصاص الدقيق: النظم السياسية

**الكلمات المفتاحية: المصالحة المجتمعية الوطنية، النظام السياسي الليبي، الجماعات المسلحة، العدالة الانتقالية، الاصلاح السياسي.**

***Keywords: National Societal Reconciliation, Libyan political system, Armed groups, Transitional Justice, Political reform.***

**تاريخ الاستلام**: 2022/1/16 – **تاريخ القبول**: 2022/2/24 – **تاريخ النشر**: 2022/12/15

*DOI: https://doi.org/10.55716/jjps.2022.11.2.1.1*

**أ.م.د. بدرية صالح عبد اللّه**

**جامعة بغداد - مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية**

*Assistant Prof. Dr. Badria Saleh Abdullah*
*University of Baghdad - Center for Strategic and International Studies*
*badria.s@cis.uobaghdad.edu.iq*

# ملخص البحث

***Abstract***

**كانت الاحتجاجات في ليبيا عام 2011 وبدأت في مناطق معينة ثم انتشرت لتشمل جميع فئات الشعب في 17/شباط/2011، قامت الثورة من قبل الشباب الذي ثار ضد نظام الدكتاتور معمر القذافي، وبتأييد جميع المجتمع الليبي الذي يقوم على اساس الانتماء للقبيلة قبل الانتماء للدولة وتسود الاعراف والتقاليد على القوانين المدنية خاصة.**

**وبعد سيطرة الثوار وانشقاق وزير الداخلية عبد الفتاح يونس عن معمر القذافي ونظامه ومنذ تأسيس المجلس الانتقالي الوطني كممثل شرعي و وحيد لثورة 17/شباط /2011 بدأت عملية التحول الديمقراطي في مرحلة جديدة لم يشهدها الشعب الليبي من قبل و تأسس المجلس الانتقالي الوطني بقيادة مصطفى عبد الجليل الذي يشارك فيها ممثلون عن مختلف المجالس المحلية في مناطق ليبيا المختلفة، وظهرت الخلافات بين الحكومة المعترف بها دولياً والناتجة عن مجلس النواب المنتخب ديمقراطياً وبين جماعات مسلحة خارج سلطة الحكومة مما اثر سلباً على المصالحة الوطنية في ليبيا.**

**ولنجاح عملية المصالحة الوطنية في ليبيا ينبغي حضور الجهات الحقيقية الفاعلة لطاولة المفاوضات وقادة الميليشيات وزعماء القبائل والقادة السياسيين وممثلو الجيش في النظام السابق كذلك نزع السلاح ودمج المقاتلين مجتمعيا، وتدعم مؤسسات الدولة من خلال دعم مؤسسات العدالة الانتقالية وتطبيق مبادئ الانصاف للضحايا وعدم توظيف الاجتثاث (قانون العزل السياسي) باتجاه الانتقام والتشفي وتفكيك المظالم الاجتماعية والتاريخية.**

*Abstract*

*The protests were in Libya in 2011 and began in certain areas and then spread to include all segments of the people on February 17, 2011, The revolution was carried out by the youth who revolted against the regime of dictator Muammar Gaddafi, and with the support of all Libyan society, which was based on belonging to the tribe before belonging to the state and preferred Customs and traditions to civil laws, in particular.*

*After the control of the rebels and the defection of Interior Minister Abdel Fattah Younis from Muammar Gaddafi and his regime, and since the establishment of the National Transitional Council as the sole legitimate representative of the revolution of*

*February 17, 2011, the process of democratic transition began in a new stage that the Libyan people had not witnessed before, and the National Transitional Council was established under the leadership of Mustafa Abdel Jalil In which representatives of the various local councils in the different regions of Libya participate, and differences emerged between the internationally recognized government resulting from the democratically elected House of Representatives, and armed groups outside the government's authority, which negatively affected national reconciliation in Libya.*

*For the success of the national reconciliation process in Libya, real actors should be present at the negotiating table, militia leaders, tribal leaders, political leaders and army representatives in the former regime, as well as disarmament and the integration of fighters into society, and state institutions should be supported by supporting transitional justice institutions, applying the principles of fairness to victims, and not employing eradication (Isolation Law political) towards revenge, and dismantling social and historical grievances.*

# المقدمـــــة

## *Introduction*

كانت الاحتجاجات في ليبيا عام 2011 وبدأت في مناطق معينة ثم انتشرت لتشمل جميع فئات الشعب في 17/شباط/2011، قامت الثورة من قبل الشباب الذي ثار ضد نظام الدكتاتور معمر القذافي، وبتأييد جميع المجتمع الليبي الذي يقوم على اساس الانتماء للقبيلة قبل الانتماء للدولة وتسود الاعراف والتقاليد على القوانين المدنية خاصة.

ظهرت بعد عام 2011 في ليبيا وبعد انهيار السلطة المركزية نزاعات مسلحة داخلية وتنافست مجموعات مسلحة عديدة للسيطرة على مساحات واسعة من الاراضي الليبية الغنية بالنفط وبمقتل القذافي في 20/تشرين الاول/2011 لم يسقط النظام فحسب بل انهارت هياكل اجهزة الدولة الادارية والأمنية وبل من بناء دولة ديمقراطية تحترم سيادة القانون وحقوق الانسان انتشرت الجماعات المسلحة والنزاع فيما بينها للسيطرة على الموارد النفطية والأراضي وانقسام سياسي حاد وصراع على الشرعية بين القوى المتصارعة كما لم تنجح الحكومات الليبية منذ عام 2011 من تفكيك الجماعات المسلحة وان الاطراف الرسمية لم تعمل على الغاء و حل الجماعات المسلحة وحصر السلاح بيد الدولة.

وبعد سيطرة الثوار وانشقاق وزير الداخلية عبد الفتاح يونس عن معمر القذافي ونظامه ومنذ تأسيس المجلس الانتقالي الوطني كممثل شرعي و وحيد لثورة 17/شباط/2011 بدأت عملية التحول الديمقراطي في مرحلة جديدة لم يشهدها الشعب الليبي من قبل و تأسس المجلس الانتقالي الوطني بقيادة مصطفى عبد الجليل الذي يشارك فيها ممثلون عن مختلف المجالس المحلية في مناطق ليبيا المختلفة، وظهرت الخلافات بين الحكومة المعترف بها دولياً والناتجة عن مجلس النواب المنتخب ديمقراطياً وبين جماعات مسلحة خارج سلطة الحكومة مما اثر سلباً على المصالحة الوطنية في ليبيا، كذلك ساهمت الاطراف الدولية و الاقليمية في دعم تلك القوى المتنازعة مما اسهم في استمرار الصراعات السياسية، وفي هذا البحث سنتناول التحديات التي تعترض المصالحة الوطنية في ليبيا بعد العام 2011.

### أهمية البحث:

### *The Importance of the Research:*

تكمن اهمية البحث في التعرف على ابرز تحديات المصالحة بين الجماعات المسلحة الليبية والتعرف على الدور الاقليمي والدولي في دعم الاطراف المتنازعة الليبية، واهم المبادرات الاقليمية والدولية لحل النزاعات الداخلية المسلحة وانعكاسها على المجتمع الليبي وعلى وظائف ومؤسسات الدولة الليبية.

**أهداف البحث**:

***The Aims of the Research:***

**معرفة الاسباب الحقيقية التي تقف في طريق المصالحة المجتمعية الوطنية بين مكونات المجتمع الليبي والتحديات المرتبطة بها و مدى قدرة ليبيا على تجاوز الاخطاء والعيوب واستخلاص الدروس منها و تقديم مقترحات لتحقيق اصلاح سياسي و الخروج من الازمة.**

**مشكلة البحث**:

***The problem of the Research:***

**تكمن المشكلة في عجز وقصور الجهات السياسية في ليبيا على مدار عشر سنوات من التوصل الى مصالحة وطنية وفشلها في تشكيل نخبة سياسية جديدة في ليبيا وفق مشروع سياسي وامني متكامل وطني، ويحاول البحث الاجابة على التساؤلات الآتية:**

1. **ما هي طبيعة النظام السياسي في عهد الرئيس السابق معمر القذافي.**
2. **هل كان للتنشئة الاجتماعية والسياسية في عهد القذافي سبب في ترسيخ القبلية التي عملت على ظهور النزاعات المسلحة في ليبيا.**
3. **ما هي العقبات التي تقف حائلاً دون تحديد مصالحة مجتمعية حقيقية.**
4. **ما هي الاليات والمقترحات حتى تقود ليبيا للاستقرار و الامن المجتمعي.**

**فرضية البحث**:

***The research Hypothesis:***

**بناء مؤسسات سياسية وطنية فاعلة يتطلب وجود مصالحة وطنية حقيقية لمواجهة الماضي وتوافقات وطنية للقيام بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية ضمن اطار العدالة الانتقالية.**

**منهج البحث**:

***Methodology:***

**اعتمد البحث في معالجته للمباحث على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة النظام السياسي الليبي قبل وبعد عام 2011 وكذلك اعتمد على المنهج التاريخي لفهم المؤثرات التاريخية.**

**هيكلية البحث**:

***The Structure of the Study:***

**جاءت هيكلية البحث على ثلاثة مباحث وهي كالآتي: تناول المبحث الاول: جذور الصراعات السياسية المجتمعية قبل عام 2011، والمبحث الثاني: الواقع السياسي في ليبيا بعد العام 2011، أما المبحث الثالث فتطرق الى: تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا بعد العام 2011.**

# المبحث الأول

*Section One*

## جذور الصراعات السياسية المجتمعية قبل العام 2011

***The roots of the Social Political Conflicts before 2022***

لقد ارتبط النظام السياسي الليبي بشخصية الرئيس الليبي الراحل معمر القذافي الذي وصل الى الحكم عن طريق الانقلاب العسكري الذي قام به مع مجموعة الضباط الوحدويين الاحرار ضد الملك ادريس السنوسي في 1/ايلول/1969 وسمي الانقلاب بـ (ثورة الفاتح) مبرر القذافي كونه جاء ضد الاستبداد والظلم وغياب العدالة، واكتسب القذافي نوعا من الشرعية من خلال خطاباته التي قامت على أساس الثورة القومية ضد الامبريالية، وقام القذافي منذ استلام السلطة بإلغاء الدستور الليبي لعام 1951 ليبقي ليبيا بلا دستور طيلة مدة حكمه الى عام 2011، وانشأ مجلس القيادة الثورة الذي تضمن (12) عضوا الا انه سرعان ما قام بحل المجلس 1979 بعد محاولة انقلاب عسكرية قام بها بعض اعضاء المجلس عام 1975، وعمل على تصفية اعضاء المجلس عبر العزل والتصفية، وفي عام 1979 ألف الرئيس معمر القذافي كتاب تضمن معظم الافكار السياسية وأطلق عليه الكتاب الاخضر ويعرض فيه ما يسمى (النظرية العالمية الثالثة) التي عدها تجاوز للماركسية والرأسمالية ويتلخص النظام السياسي من وجهة نظره على ثلاثة أسس (الديمقراطية المباشرة، المؤتمرات الشعبية الاساسية التي تعد بمثابة السلطة التشريعية، اللجان الشعبية التي هي اداة المؤتمرات التنفيذية) و لا يوجد فيه طبقة ما او حزب سياسي او جماعة تحتكر السلطة[1]، كما اطلق القذافي في 11/ اذار /1990 في مؤتمر الشعب العام (وثيقة الشرعية الثورية) والتي اعطى الحق لنفسه في ممارسة التوجيه الثوري و ترسيخ حكمه الفردي في ليبيا الامر الذي ادى الى غياب البنية السياسية والاجتماعية خارج النظام، وتشمل الاحزاب والنقابات المهنية و مؤسسات المجتمع المدني، و غياب البنية البيروقراطية المؤسساتية و هي الجيش و البرلمان و الامن والشرطة[2]، وانشأ القذافي تنظيم الحرس الشعبي في 1977 الذي يتكون من شبان القبائل والمتطوعين لحمل السلاح والدفاع عن النظام ومنح المتطوعين امتيازات رمزية و مادية وترسيخ العلاقة الزبونية و بفضل الريع النفطي استطاع القذافي ان يبني اجهزة امنية قمعية متطورة جداً عملت على تجنيد وتصفية المعارضة الليبية التي تشمل (انصار الملكية، الاسلاميين، الديمقراطيين) لضمان بقائه في السلطة[3]، كما عمل الرئيس القذافي احتكار لعملية صنع القرار السياسي التي كانت محصورة في شخص رئيس الدولة[4]، كذلك اقصاء معارضيه اما بالسجن او الاختطاف او القتل وحتى المعارضين خارج ليبيا لم يسلموا من تصفيات النظام وملاحقتهم[5]، واتبع القذافي سياسة تفرديه

ارتكزت على تغييب دور المؤسسات السياسية ودور المواطن وانتقاء ملاكه بنفسه[6]، و لا تزال تؤدي القبيلة دوراً مهم في انتساب الفرد في ولاءاته وعلاقاته الاجتماعية ورسم النسيج الاجتماعي وتعد القبائل (الورفلة، المقارحة، القذاذفة) عصب المجتمع الليبي وقبيلة (العبيدات، العواقير، البراعطة) تتمركز في شرق البلاد، وتضم ليبيا (150) قبيلة وعشيرة تعد جذور تلك القبائل الى العرب بالدرجة الاولى وان الامازيغ بدرجة ثانية هم البربر السكان الاصليون في الشمال الافريقي[7]، وقام القذافي بإعادة احياء النعرات القبلية وإقامة التحالفات وإنشاء الروابط القبلية ذات البعد الامني وإضعاف المؤسسات المدنية القائمة وعدم السماح بتأسيس منظمات المجتمع المدني[8].

وهذا ما ادى الى انقسام المجتمع الليبي الى عدة قبائل متناحرة وحاقدة على بعضها البعض ومن خلال دعمه لبعض القبائل للبقاء في الحكم لأطول مدة ممكنة والاعتماد على العوائد النفطية لشراء ولاءات الشيوخ القبيلة واستغل الخصومات الداخلية بين القبائل وخلق خصومات ونزاعات بين مختلف مناطق ليبيا وقبائلها من اجل خلق عصبة حوله وإضعاف الاطراف الاجتماعية الاخرى وذلك لإحكام قبضته على السلطة وتشكيل شبكة من القبائل المتناحرة يتلاعب بهم لمنع ظهور اي منافس[9].

## المبحث الثاني

***Section Two***

## الواقع السياسي في ليبيا بعد عام 2011

***The Political Situation in Libya after 2011***

بدأت الاحتجاجات الليبية في مدينة بنغازي في 15/شباط/2011 تلبية لدعوة الناشطين على مواقع التواصل الاجتماعي و قد تلخصت مطالبهم حول اسقاط النظام و الحرية والكرامة و انشاء دولة الدستور و القانون و محاسبة المجرمين الذين سفكوا الدماء[10]، وهناك اسباب عديدة ادت الى الثورة والاحتجاجات في ليبيا، منها:

1. اسباب سياسية: تمثلت سياسة القذافي بصورة عامة متقلبة للسعي للوحدة العربية، والوحدة الافريقية، وما بين مشاريع و حدودية ثنائية و مشروعات اتحادية جماعية، و مغامرات النظام في دعم العديد من المنظمات و حركات التمرد في مناطق متعددة من العالم رسخت شعوراً بالمرارة لدى الشعب الليبي وسبب ضياع وهدر ثروات البلاد في قضايا لا مصلحة لهم بها.
2. اسباب الاجتماعية: يعاني الشعب الليبي من الفقر و الحرمان وسوء الخدمات التعليمية والصحية و مشاريع البنى التحتية رغم حجم عائدات الدولة النفطية[11]، كما مارس النظام السياسي الليبي

الاستبداد على الشعب الليبي لضمان بقاء القذافي في السلطة، و استخدم سياسة التظليل و تقديم الوعود الكاذبة للشعب والالتفاف على الديمقراطية، حيث مارس الترهيب و القهر و الاذلال والتسلط، وكلها عوامل اثرت في المواطن الليبي.

3. اسباب الاقتصادية: يعاني الشباب الليبي من البطالة والتي يقابلها ارتفاع في تكاليف المعيشة وازدياد اعداد العمالة الاجنبية لاسيما الافارقة، ايضاً انخفاض في مستوى التعليم والصحة، وان دخل الفرد لا يتناسب مع ما تملكه الدولة من اموال، في حين فئة قليلة من عائلة القذافي و المقربين منه و الموالين له تمتلك الثروات الضخمة، بمعنى اخر وجود طبقتين احدهما فقيرة و هي اكثرية والأخرى غنية و تمثل الاقلية وهذا ما انعكس سلباً على المجتمع الليبي فقد تقلص دور الطبقات الوسطى و هي التي لها دور مهم في توفير الاستقرار و التنمية في اي بلد[12]، و لذلك انتشر الفساد و التهرب من الضرائب و تجارة المخدرات[13].

و نظراً لتلك الاسباب السالفة الذكر دعت الى التظاهرات و الاحتجاجات في ليبيا في ظل ثورات الربيع العربي خاصة و ان النظام الليبي فشل في الاستماع لمطالب المحتجين والقرار المتسرع لمواجهة التظاهرات بالقوة العارمة و اعلن المتظاهرين في 27\شباط \2011 تشكيل (المجلس الوطني الانتقالي) بناء على توافق بين المجلس البلدية في مختلف المناطق المحررة من حكم القذافي وكانت الغاية في تشكيل المجلس الوطني اضفاء الشرعية لتلك المظاهرات وإسقاط الشرعي للنظام القذافي وتشكيل المجلس الانتقالي اعطى طابعاً مؤسساً على عملية التغيير في ليبيا في المراحل الانتقالية اذ تشكلت الحكومة الانتقالية قبل سقوط النظام[14]، وقد تحولت المظاهرات الليبية من سلمية الى مسلحة ادى الى حدوث انصهار بين كل المكونات المجتمعية في مواجهة كتائب القذافي وتسلحت قوى شعبية في هذه المواجهة من ابناء المناطق لاسيما في مدينة مصراتة و مدينة الزنتان غرب ليبيا اما في شرق ليبيا تأسست المليشيات من جماعات اسلامية ومنها اخوان ليبيا كما تشكلت في المدن المنتظمة مجالس محلية وعشائرية وذلك من اجل حماية السكان المحليين وسد حاجاتهم المعيشية اليومية ونتيجة النزاع المسلح مابين كتائب القذافي والمتظاهرين نشأت من الوحدات الصغيرة ثم تشكيلها لصد هجمات قوات النظام كتائب ثورية كثيرة العدد ومجالس عسكرية نظمت نفسها في اطر محلية.

كما دفع العنف في النظام الليبي ضد المتظاهرين انشقاق وانضمام بعض الشخصيات العسكرية و السياسية و الدبلوماسية الى الثوار ومن بينهم وزير العدل (مصطفى عبد الجليل) ووزير الداخلية (عبد الفتاح يونس) ورئيس هيئة التطوير الاقتصادي الوطنية (محمود جبريل) والسفير الليبي في الامم المتحدة (عبد

الرحمن شلقم) والسفير (سليمان العوجلي) في الولايات المتحدة والسفير في ايطاليا (حافظ غدور)، وبسبب قلة التنظيم والتسليح والتشتت وعدم وجود سلطة مركزية قادرة على ادارة العمليات وكانت بنغازي مهددة بالسقوط وخطر تعرضها لإبادة بشرية دفعت تلك المخاطر المجلس الوطني الانتقالي الى طلب فرض حظر جوي فوق ليبيا من مجلس الامن[15]، وهي الخطوة الشرعية الاولى التي استند عليها حلف الناتو في 25/شباط/2011 اصدر مجلس حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة قرارا يشكل نخبة دولية مستقلة لتقصي الحقائق عن احوال حقوق الانسان في ليبيا وشكلت في 15/اذار/2011 من (3) اعضاء (اسماء خضر من الاردن، فيليب كيرش من كندا، شريف بسيوني من مصر) الا ان الامم المتحدة لم تقم بدورها كما ينبغي في ليبيا على الرغم من الجهود الكبرى لبعض منسوبي البعثة فان المنظمة الدولية لم تستطيع مساعدة الليبيين للخروج من ازمتهم و هذا يعكس تنازع القوى الدولية والإقليمية وعدم قدرتها على الاتفاق على تسوية للصراع كما اثرت انحيازات القوى الاقليمية و الدولية السياسية سلبياً حيث ساندت مجموعة من الدول اطراف معينة اما لتحقيق اهداف اقليمية وأما نكاية بقوى اقليمية و دولية اخرى هذا ما حول الساحة الليبية الى ساحة حرب بالوكالة[16]، فيما بعد من اجل شرعنة تدخله في ليبيا تحت ذريعة حماية المدنيين من عنف قوات القذافي، و كانت الدول الغربية تبحث عن حجة للتدخل في هذا البلد النفطي الغني المهم[17]، وقد عملت هذه الدول على حشد المجتمع الدولي من خلال اللجوء الى مجلس الامن، للعامل الخارجي تأثير كبير فيما تمر به ليبيا من عدم الاستقرار وغياب الامن و حضور العنف بأبشع صوره ليزيد من تعقيدات الوضع الداخلي وصعوبة تحقيق المصالحة الوطنية في ليبيا بين الفرقاء السياسيين[18] كما كان لبعض الدول العربية مثل قطر والإمارات[19] والجامعة العربية دوراً في حشد التأييد الدولي للتدخل العسكري في ليبيا بحجة حماية المدنيين من قمع قوات وكتائب القذافي[20]، وفي 17/اذار/ 2011 إصدار مجلس الامن القرار رقم(1973) بعد شهر من بداية التظاهرات سمح للدول المنضوية تحت لوائه باتخاذ اي اجراءات ضرورية لتطبيق منطقة الحضر الجوي فوق ليبيا بالرغم من امتناع خمس دول عن التصويت على القرار (روسيا، الصين، المانيا، البرازيل، الهند).

وقد سبق للأمم المتحدة تبني قرار (1970) الذي يطالب بإحالة القذافي ومنعه وأسرته وأعوانه من مغادرة البلاد، وقد جاء هذا القرار بعدما طالبت المفوضية العليا للأمم المتحدة بإجراء تحقيق في القمع الذي مارسه النظام ضد المحتجين، ومع سقوط نظام القذافي وغياب الجيش والمؤسسات الامنية لم تر القبائل سبيلاً لحماية نفسها وتنظيم شؤون حياتها الا من خلال انشاء العديد من المليشيات المسلحة وقد انبثقت جماعات

عسكرية مناطقية متطوعة كانت تتمتع بشرعية في بداية التظاهرات مثل (ثوار الجبل، ثوار بنغازي، ثوار مصراتة).

تعد الكتائب والمليشيات هي التي تملك القوة العسكرية والسياسية في البلاد وتضم العديد من التنظيمات والعمليات الجهادية المسلحة التي ترفض المنظور الوطني للدولة الليبية وترفع شعارات تطبيق الشريعة)[21]، واكتسبت كفاءة قتالية وشرعية سياسية وحرصت على البقاء في الساحة للتأكد من نجاح التظاهرات وعدم عودة النظام السابق، ان ظهور الميليشيات المسلحة في المدن والقرى الليبية ساهم في نشر الفوضى حيث شهدت ليبيا ظاهرة التأثر السياسي والعنف العسكري وجرت سلسلة اغتيالات لأفراد كانوا يعملون في جهاز الامن الداخلي وآخرون يعملون في اللجان الثورية التابعة الى القذافي واشتدت النزاعات بين المدن الثائرة والقبائل التي كانوا ابناءها يشكلون الاساس في الجهاز الامني التابع للقذافي.

ومن الاسباب التي أدت الى انتشار النزاعات المسلحة هي عدم وجود مؤسسة امنية قوية وبصورة عامة يواجه قطاع الامن في ليبيا تحديات سياسية ومؤسساتية واقتصادية وشخصية وظهور جماعات مسلحة نتيجة الاضطهاد والعنف في ظل نظام القذافي، الى جانب ذلك الفراغ الامني الذي حصل بعد انهيار الجيش والشرطة وأجهزة المخابرات واستيلاء الشعب على مخازن الاسلحة وتدمير المعسكرات والإدارات الامنية، انهيار مؤسسات الدولة وحدوث انقلاب امني شبه كامل وظهور تشكيلات مسلحة بدعوى حفظ الامن والنظام في المناطق المحررة بدأت بمجموعة بسيطة ثم تنامت اعدادها حتى تجاوزت في مدينة بنغازي (45) مجموعة بعض منها غير معروف العدد والسلاح، هناك غياب لمظاهر الدولة ومؤسساتها الامنية العسكرية المبنية على اسس وطنية وتقوم الدولة الليبية على ثلاث مرجعيات القبيلة والمدينة والجهة (الاقليم) وتعبر الفئات عن ردود فعل وقلقها عبر توظيف القوة وعمليات مسلحة واغتيالات ومحاصرة المؤسسات وبذلك تميز الوضع الليبي بالتدهور السياسي وفقدان الامن وانتشار الميليشيات والسلاح خارج اطار الشرعية وغياب الخدمات واستشراء الفساد وتصاعد الازمات السياسية وضعف المؤسسات الامنية والعسكرية[22]، كما تشكلت (اللجنة الامنية العليا) وفروعها في المدن الليبية كافة منهم رجال الشرطة والجيش والموظفين بشرائحهم كافة وغيرهم وذلك للحفاظ على امن مناطقهم او طلباً للحماية او الحصول على منح مالية اضافية، كما انشأت وحدات موازية لكتائب الجيش (الدروع او قوات درع ليبيا) لسد فراغ عدم بناء الوحدات العسكرية ولقد قامت الجماعات المسلحة بمختلف اتجاهاتها بالاستيلاء على مخازن السلاح التي كانت مليئة بالذخائر ومختلف اصناف السلاح وقام ابناء القبائل والمناطق النائية وأبناء المدن والأرياف بالدخول الى المعسكرات لجمع السلاح وتخزينه او استعماله بحجة الذهاب الى جبهات القتال اضافة الى

ذلك هناك مناطق حصلت على السلاح من مصادر خارجية (بنغازي، مصراتة، طرابلس، نالوت، الزنتان)[23]، فضلا عن ذلك تدفق المقاتلين الاجانب حيث قدم مئات المقاتلين الاجانب الى سرت والمناطق المجاورة لها قادمين من تونس والسودان واليمن ونيجيريا واستغلال تنظيم داعش ضعف الحدود وسوء الاوضاع السياسية في البلاد من اجل تأسيس دولة جديدة له في ليبيا، بالإضافة الى اصرار المسلحين على مواصلة التمسك بالسلاح وفرض تصوراتهم بشأن ما ينبغي القيام به على المجلس الانتقالي والحكومة ولاسيما في طرابلس[24].

تميز اداء المجلس الوطني الانتقالي ضعيف 27/شباط/2011 لغاية 8/اب/2012 ومرت بمرحلة صعبة حيث تفتقر الى مؤسسات مدنية وأحزاب سياسية ومؤسسة عسكرية ضعيفة لعقود من الزمن وقد ورث المجلس دولة تفتقر الى مؤسسات وطنية فاعلة، ومؤسسات عسكرية ضعيفة لعقود من الزمن وأيضا تفتقر لمؤسسات مدنية وأحزاب سياسية واتسمت المرحلة بالضعف والقصور وعدم تحقيق الاستقرار السياسي في ليبيا وتمثل الضعف في عدم قدرة المجلس الوطني الانتقالي من ان يمنع الجماعات المسلحة من الانتشار بالشوارع حاملة للسلاح ومن اسباب ضعف هذا المجلس: هو ان المجلس ورث دولة تفتقد الى مؤسسات وطنية وظيفية من جهة وكذلك عدم امتلاك المجلس اليات استراتيجية واضحة واليات لتفعيلها تقوم على اسس سليمة تقوم على التحديات القائمة ومن ضمن تلك التحديات هي الميليشيات المسلحة التي قدر عددها اكثر من (350) مجموعة مسلحة، وساهم المجلس في تشكيل كتائب وجماعات مسلحة في كل منطقة وخضعت الجماعات المسلحة لسلطة المجالس العسكرية الجديدة وقدمت نفسها على انها مجموعة ثورية لكن هناك من لم يشترك في التظاهرات الليبية مما ادى الى اختراق تلك المجالس العسكرية من جماعات اجرامية او مجموعات محلية مسلحة لها اجندتها الخاصة، وأنشأت الجماعات مجالس عسكرية خاصة بها وقيام بعضها بعملية النهب والأنشطة الاجرامية وأخذت الجماعات المسلحة تتدخل في شؤون الدولة المدنية وتتحكم في ادارتها دون الرجوع الى المجلس الوطني الانتقالي مما تسبب في وقوع الصراع ما بين السلطة الحكومية والجماعات المسلحة على السلطة ورفض تسليم السلاح من قبل الجماعات المسلحة والقبائل لأنها تعده مصدر قوة لها في صراعها مع القبائل الاخرى[25]، بعض الجماعات المسلحة رفضت تسليم الاسلحة من مبدأ التزامهم بما يعدونه (حماية الثورة) فيما يرى البعض الاخر من الجماعات المسلحة انه بالتخلي عن اسلحتهم يفقدون العديد من الامتيازات التي يتمتعون بها، كما حدثت انقسامات ادت الى ضعف المجلس بين (مصطفى عبد الجليل) رئيس المجلس الوطني الانتقالي وبين (محمود جبريل) المجلس التنفيذي وأصبح المجلس منقسماً داخلياً بين الليبراليين المتمثل بتحالف القوى الوطنية وبين الاسلاميين

المتمثل بجماعة (اخوان المسلمين)، ولم يكن المجلس الوطني الانتقالي والحكومة المؤقتة على وفاق في القرارات التي يتخذونها بخصوص تقسيم العمل وشهد المجلس خروقات واختطاف مسئولين مقابل المال وتهريب السلاح ونتيجة لضعف المجلس وضعف مؤسساته الامنية لتنفيذ سياسة خضع لضغوطات الجماعات المسلحة سواء الاسلامية، والعلمانية، المناطقية كذلك وعندما صاغ المجلس الانتقالي وفقاً للإعلان الدستوري (لجنة الستين) لإعداد الدستور الليبي من قبل (60) عضواً لتمثيل الاقاليم الثلاثة في ليبيا (برقة، طرابلس، الفزان)[26]، وفي اذار/2012 اعلن المجلس الوطني الانتقالي خطته عن تخصيص (60) مقعداً في المؤتمر الوطني في الاقليم الشرقي وأكثر من (100) مقعد للإقليم الغربي وبرر القرار على اساس ان الاقليم الغربي اكثر سكاناً من الاقليم الشرقي ونتيجة لذلك ظهر تياران الاول دعاة النظام الفدرالي الذي يضم زعامات سياسية وقبلية وعدد من التنظيمات العسكرية المسلحة وعقد مؤتمر في 6/اذار/2012 ونتج عن هذا المؤتمر ما يعرف بـ(مجلس برقة) وتم تشكيل مؤسسات الاقليم، وجيش ومكتب تنفيذي، حكومة لإدارة الاقليم وتم تقسيم الاقليم الى اربع محافظات (طبرق، بنغازي، الجبل الاخضر، اجدابية)، اما التيار الاخر وهو التيار الرافض للفدرالية مثل الحركات الاسلامية والحكومة على اساس ان الفدرالية تؤدي الى تقسيم ليبيا ويحرم ليبيا من ثرواتها النفطية لأجل مصالح شخصية[27].

ونتج عن هذا المؤتمر ما يعرف (بمجلس برقة) وتم تشكيل مؤسسات الاقليم، الجيش، مكتب تنفيذي، وحكومة ادارة الاقليم، كما تم تقسيم الاقليم الى اربع محافظات (طبرق، بنغازي، الجبل الاخضر، اجدابية) وهدف مجلس برقة لم يكن الانفصال تماما عن ليبيا وإنما سعى الى مزيد من الحكم الذاتي للإقليم بحيث يكون له برلمانه الخاص، والشرطة والمحاكم، وعاصمة الاقليم تكون بنغازي.

وشهد عام 2012 نشوب نزاعات مسلحة بين عدد من القبائل في اجزاء متعددة من ليبيا منها بني وليد، وفي الزاوية مع قبيلة ورشافتة وفي الزنتان مع قبيلة المشاشية كما حصلت نزاعات بين الثوار ولاسيما بين ثوار مصراتة وثوار طرابلس في منطقة غرغور للمطالبة بخروج الكتائب المسلحة من العاصمة هذا ما دفع الى المطالبة بإجراء انتخابات من اجل تشكيل حكومة اكثر شرعية واقوى من المجلس الوطني الانتقالي وأصدر قانون الانتخابات رقم (4) بشأن انتخابات المؤتمر الوطني العام وتضمن نظاماً انتخابياً مركباً يحتوي على (200) مقعد مقسم على (120) مقعد عبر نظام الاغلبية ومن المرشحين المستقلين في حين شغلت (80) مقعد المتبقية طريقة التمثيل النسبي[28].

وأجريت الانتخابات في 7/تموز/2012 وتم تشكيل المؤتمر الوطني العام (البرلمان) وحل المجلس الوطني الانتقالي ومن القوة والتيارات التي شاركت بالانتخابات الليبراليون وتحالف القوى الوطنية وحزب

العدالة والبناء والتيارات الاسلامية المتحالفة معهم من جهة وتحالف القوى الوطنية من جهة اخرى وانعدام الثقة بين اعضاء المؤتمر بمختلف انتماءاتهم واختلاف المصالح الشخصية وتعمقت الانقسامات بلجوء كل تيار الى ميليشيات خاصة به، ولم تستطع الحكومة الانتقالية من السيطرة على الجماعات المسلحة من 2011 الى 2014 في مؤسسات الدولة والسيطرة وفرض ارادتها عليهم[29].

النزاعات المسلحة القبلية تعد اكثر الصراعات القبلية التي ظهرت بعد 2011 واستمرت لسنوات هي من الجنوب الليبي الذي يتميز بتنوعه الاثني والعرقي القبلي الكبير على الرغم من تجانس ليبيا عرقياً ودينياً بصورة واضحة اكثر من اي دولة عربية اخرى فمعظم الليبيين هم من العرب لكن ذلك لا يلغي حقيقة في المجتمع الليبي من الناحية الاثنية بوجود ظاهرة الامازيغ او البربر فضلا عن الطوارق والتبو بنسب مختلفة اذ يمثل غير العرب اقل من 10 ٪ من السكان وحاول النظام الليبي السابق سياسة ادماجية تستند الى فكرة ان كل سكان ليبيا هم عرب مما عرض الاقليات غير العربية الى قمع اضافي وشكلوا كتائب فرق مسلحة، تراوحت مطاليب الامازيغ ابراز الهوية والثقافة الخاصة بهم.

اصبحت الصراعات بين القبائل في مدن الجنوب الليبي قاسماً مشتركاً وتحولت الى نزاعات مسلحة، ففي 2012 حصلت اشتباكات مسلحة بين التبو والقبائل العربية ومنها الزوية و اولاد سلمان في المدن الصحراوية ولاسيما سبها والكفرة، اشتدت النزاعات 2014 بسبب الانقسامات العسكرية والسياسية على مستوى البلاد وحصلت نزاعات بين مدينة سرت وسوق الجمعة واغلب تلك النزاعات لأسباب قبلية وتاريخية او للسيطرة على الموارد والتي تجددت بفعل الانقسام بعد 2011 ويرجع بعض الباحثين عوامل صعود الحركات والتنظيمات المسلحة في ليبيا لأسباب متداخلة منها (ميراث القذافي، انتشار السلاح، التجاذبات الايدلوجية، غياب المصالحة الوطنية، انعدام الثقة بين الشعب والسلطة التشريعية والتنفيذية الحالية، غياب الثقافة الديمقراطية، دور الاعلام الموجه)[30].

وبعد عام 2014 كان قانون العزل السياسي نقطة فاصلة في المرحلة الانتقالية وعلى اثره تكاتفت كل القوى المتضررة من القانون من اجل منع الصدارة مما ادى الى شق القوى السياسية المعارضة للقذافي المتكاتفة خلال التظاهرات الليبية 2011، واستغل اللواء المتقاعد خليفة حفتر هذا الانشقاق واطلق في 16/ايار /2014 ما يسمى عملية (الكرامة) في شرق ليبيا التي استهدفت في بدايتها تطهير ليبيا من الجماعات الجهادية المسلحة ثم اتسعت لتمثل اهداف سياسية تتعلق بطبيعة السلطة الانتقالية وطالبت بتجميد المؤتمر الوطني العام وتشكيل حكومة طوارئ و اجراء انتخابات عامة وهي كانت ترمي الحد من هيمنة الاخوان المسلمين والأحزاب السلفية والقوى الجهادية[31].

وقامت الجماعات الاسلامية وكتائب مصراتة بإطلاق عملية عسكرية مضادة سميت (فجر ليبيا) في 13 /تموز/2014 اي بعد شهرين من بدأ عملية (الكرامة)[32]، ومثلما سعت عملية الكرامة من السيطرة على بنغازي[33] استهدفت عملية (فجر ليبيا) منع خصومها من محاولات الهيمنة على العاصمة طرابلس و بين تاريخ اطلاق العمليتين لم يؤد التوافق الى اجراء انتخابات عامة جديدة في حزيران /2014 وساطة الامم المتحدة الى حل مشكلة الشرعية والتمثيل بل زادها تعقيد، وجرت الانتخابات بنسبة مشاركة 18٪ وأسفرت نتائج الانتخابات عن تقدم قوى التحالف الوطنية ورفضت التيارات الاخرى تلك النتائج ابرزها الاخوان المسلمين وحزب العدالة والبناء مما ادى الى انقسام سياسي حاد و اوصل هذا الانقسام السياسي الكبير الى التقسيم بين قسمين شرقي وغربي لكل قسم حكومته وبرلمانه الخاص به وفوضى السلاح وعجز القوى السياسية والعسكرية الليبية عن انتاج ومصالحة وطنية تؤدي الى اعادة بناء اجهزة الدولة لاسيما الجيش والأمن وفرض سلطاتها على كامل البلاد.

وفي ظل استياء شعبي من الاوضاع الاقتصادية والمعيشية والانفلات الامني وانقسام اقليمي انعكس على ليبيا في صورة اقتتال داخلي وفي عام 2015 تمكن تنظيم داعش الارهابي من السيطرة على مدينة سرت وفي ظل حالة الفوضى تصدرت الامم المتحدة الواجهة كوسيط وطرف محايد يجمع بين الاطراف الليبية، قامت الامم المتحدة بمجموعة اجتماعات (الجزائر، تونس، المملكة المتحدة، سويسرا) والتي ضمنت العديد من التيارات الليبية وتوصل الى توقيع الاتفاق بين الاطراف المتصارعة على السلطة لكنها لم تمنع من اقامة حكومة الوفاق الوطني من انقاذ اتفاق الصخيرات 23/شباط/2016[34].

لقد جرى الاتفاق بضغط من القوة الاولية الاقليمية الذي وقع على الاطراف السياسية الفاعلة خاصة في الغربي الليبي والتهديد بفرض عقوبات على رافضي حكومة الوفاق الوطني، ان استمرار الخلافات دفع الامم المتحدة عن طريق مبعوثها الاممي السابق غسان سلامة لطرح خريطة الطريق للتوصل الى اتفاق ايلول/2017 والذي يستند الى ثلاث مراحل هي: تعديل اتفاق الصخيرات كونه يمثل المرجعية الرئيسية للتسوية، ثم يأتي بعدها عقد مؤتمر وطني تحت رعاية الامم المتحدة بهدف دمج جميع الفاعلين على الساحة الليبية في العملية السياسية كما في ذلك الجماعات المسلحة ثم اجراء استفتاء عام لاعتماد دستور جديد للبلاد لمدة عام يمهد الطريق لإجراء انتخابات عامة رئاسية برلمانية في ليبيا.

وفي 14/حزيران/2018 قامت سرايا الدفاع عن بنغازي بوضع المنابع والموانئ النفطية التي انتزعتها من قوات حفتر بتصرف حرس المنشآت النفطية التابعة لحكومة الوفاق الوطني[35].

واستطاع خليفة حفتر استعادة هذه الموانئ[36]، واندلعت نزاعات مسلحة في العاصمة طرابلس في اب /2018 لمدة شهر للسيطرة على مؤسسات الدولة وفي 4/نيسان/2019 اعلن خليفة حفتر قيام عملية عسكرية (عملية الفتح المبين) لتحرير طرابلس وجرت المعارك بين الجيش الوطني الليبي وبين القوات الموالية لحكومة الوفاق الوطني.

وساهمت النزاعات المسلحة القبلية والمناطقية في بداية التظاهرات في ترسيخ وتمزيق النسيج المجتمعي الليبي وفي بداية التظاهرات كانت ذات طابع ثأري بين مؤيد ومعارض للتظاهرات ثم تحولت الى نزاعات للسيطرة على الموارد منها النفط وقد ساعد في الانقسام القبلي الانقسام السياسي بعد عام 2014، فقد انقسمت القبائل والمناطق بين مؤيد ومعارض للحكومتين وشاركت تلك القبائل في نزاع مسلح في 2014 (عملية الكرامة)، عملية (فجر ليبيا)، عملية عسكرية 2019 في الجيش الوطني الليبي ضد حكومة الوفاق الوطني[37].

وقد تردت الاوضاع المعيشية والصحية وخدمات المياه والكهرباء وازدادت حالات القتل والاحتجاز التعسفي[38]، وبعد اندلاع النزاع المسلح في نيسان/2019 حتى تموز/2019 قدرت منظمة الصحة العالمية عدد القتلى (1000)، وتقارير الامم المتحدة بان جماعات مسلحة تقوم بعملية الخطف والقتل للبالغين والأطفال وعثر على مقابر جماعية في منطقة (اجدابية و المقرون والكراسة) اضافة الى انخفاض المستوى التعليمي والهجرة للخارج والنزوح الداخلي[39].

## المبحث الثالث

***Section Three***

## تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا

***The Challenges of the National Reconciliation in Libya***

المصالحة الوطنية تعني (عملية للتوافق الوطني تنشأ على اساسها علاقة بين الاطراف السياسية والمجتمعية قائمة على التسامح والعدل وإزالة اثار صراعات الماضي لتحقيق التعايش السلمي بين اطياف المجتمع كافة بما يضمن الانتقال الصحيح للديمقراطية من خلال اليات محددة ووفق مجموعة من الاجراءات)، ولتحقيق المصالحة الوطنية الشاملة يستلزم اتباع الاليات المناسبة للعدالة الانتقالية والتي تشمل كشف الحقيقة والمحاسبة والتطهير والإصلاح المؤسسي والعفو وجبر اضرار الضحايا وتخليد ذكراهم وحفظ الذاكرة الجماعية، وفيما يتعلق بتصحيح مسار العدالة الانتقالية فان اطراف المصالحة الوطنية تتعدد في ليبيا وأنهم لا يقتصرون على قبيلة او منطقة او فصيل معين ويجب ان تجري بين رموز النظام السابق وفئات عديدة من

المجتمع الليبي ممن ذاقوا الظلم والتعذيب، وتضمين الدستور نصا يجيز مساءلتهم ولو سقطت الجريمة المنسوبة اليهم بالتقادم[40]، والمصالحة بين ضحايا انتهاكات حقوق الانسان التي وقعت في ظل هذا النظام ورموز القوى الامنية التي ارتكبت تلك الانتهاكات فضلا عن المصالحة مع العديد من الفئات التي عانت الاقصاء و التهميش.

وتهدف المصالحة الكبرى الى ازالة حالة الاحتقان القبلي والانقسام المجتمعي ونتجت صدامات دموية بين فئات الشعب الليبي وتطورت الى ارتكاب جرائم الارهاب من جانب انصار النظام كما هي معروفة في الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية ثم تأتي المصالحة الاهم والأصعب خصوصاً بعد اندلا ع ثورة 17 شباط بين شرائح المجتمع التي ساندت ووقفت مع نظام القذافي وساهمت في استمراره وبين الاغلبية التي قاومت هذا النظام الدكتاتوري بطرق متعددة[41].

ومن تحديات المصالحة في ليبيا:

1. التحدي السياسي والأمني: عند الحديث عن التحديات السياسية نجد ضعف التعاطي مع مفهوم العدالة الانتقالية والتركيز على المصالحة الوطنية من دون تحديد شروط المصالحة واليات تطبيقها والقواعد التي تستند اليها، وهذا ما اثر في عملية اعادة بناء الدولة الوطنية والانتقال الى الديمقراطية وظهرت الانقسامات و المحاصصة و التوافقات الى جانب ذلك ضعف الوعي بالعدالة وضعف ثقافة التسامح والاعتذار وهذا ما اظهر الانقسامات الاجتماعية وخلق معوقات التعايش السلمي تشتد تأثيراتها بدوافع سياسية[42]، ونتيجة لهذه الممارسات جعلت مناطق تعيش عداوة مع مناطق اخرى مثل مصراتة وتاورغاء وهذا ما يجعل مسألة المصالحة الوطنية تواجه تحديات ولا يمكن تحقيق المصالحة فبل احقاق الحق وتقديم الجناة الى العدالة لينالوا جزاءهم، وهنا نشير لنقطة مهمة وهي ضرورة الحكمة والصبر والتمييز بين المجرم والمتهم والبريء، وقد صدر قانون العزل السياسي الذي تم اقراره تحت تهديد السلاح ومحاصرة واقتحام وزارة العدل والخارجية من قبل المليشيات المسلحة وان اعتماد هذا المنهج سيؤدي الى تهميش جزء كبير من الشعب الليبي[43].
2. التحدي الاقتصادي والاجتماعي: ان نجاح العملية السياسية والمصالحة الوطنية وطريقة التعامل معها سواء القديمة او الجديدة ومنها قضية المسائلة والعدالة، والولاءات الفرعية، وإشكالية المواطنة وقضية العنف والإرهاب، الاغتيال وانتشار السلاح، الميليشيات غير المنضوية الى سلطة الدولة وصراع النخب الحاكمة والأحزاب، وقضية التوافقات السياسية، والالتزام والتنصل، والتدخلات الاقليمية والدولية وعلى الرغم من ارسال العديد من الوفود المختلفة لمحاولة التوصل الى مصالحة مجتمعية فأن هذه

المبادرات لم تتمكن من معالجة الجذور التاريخية وظلم الماضي بالاستناد الى الاقرار بالحقوق، وقد شكلت هيئة لتقصي الحقائق والمصالحة في ليبيا والتي ضمت اربعة من قدامى المستشارين الليبيين برئاسة المستشار (حسين مختار البعيثي)، لكشف عن انتهاكات حقوق الانسان مع ذلك لا توجد عملية موحدة للمصالحة الوطنية في ليبيا وقدمت مقترحات بان تقسم المصالحة الوطنية الى مرحلتين لكل منها الياتها وأدواتها وقواعدها الخاصة المرحلة الاولى تمتد من بداية ثورة 17/شباط حتى الوقت الحاضر، والمرحلة الثانية تمتد من نظام القذافي في ايلول 1969 حتى بداية ثورة 17 شباط، ومن الاهداف التي تسعى المصالحة الى تحقيقها في اعادة الثقة بين الليبيين وتحقيق العدالة وتعويض المتضررين من خلال الية محددة وهي تشكيل لجنة عليا او مؤسسة غير حكومية لإدارة عملية المصالحة[44].

وهناك معوقات المصالحة الوطنية ينبغي الاهتمام بها ودراستها منها تعارض المواقف والتصورات بشأن تحقيق المصالحة الوطنية ومدى استعداد الاطراف المتنازعة للدخول في اجراءات المصالحة، وتقديم التنازلات والتضحيات من اجل نجاحها، وتجنب وضع شروط تعجيزية للاندماج بالمصالحة الوطنية وخاصة في ظل نوايا الثأر عند بعض المنتمين الى النظام الجديد من النخب التي كانت محسوبة على النظام السابق.

كما ان المصالحة الوطنية ليست تسويات او صفقات بين احزاب او جماعات او افراد وهنا يصبح الحوار وسيلة لتحقيق المصالحة من خلال القبول والاعتراف بالآخر ونبذ العنف والدعوة الى التسامح والسلم الاهلي، ولأجل نجاح الحوار لابد من تعزيز الثقة بين الاطراف وهذه مسئولية الجميع وذلك لتحقيق تسوية سياسية وتطبيق العدالة الانتقالية من خلال لجنة انصاف تعمل لإظهار الحقيقة وبعدها المصالحة الوطنية وبالكشف عن الحقائق وإظهار التاريخ وبذلك تكون المصالحة ضرورة دينية وإنسانية وحضارية واقتصادية واجتماعية وسياسية ونفسية من اجل ترسيخ الوحدة الوطنية والتلاحم بين ابناء الشعب الليبي[45]، بمعنى اخر يتطلب انجاز برنامج متكامل للعدالة الانتقالية تحقيق مصالحات متعددة سياسية بين انصار الثورة وأنصار القذافي لتحقيق اللحمة الوطنية التي فرقتها التحزبات السياسية العنيفة، كذلك مصالحة اجتماعية بين قبائل او مدن حدثت بينها حروب وتقاتل خلال فترة الانتفاضة وما بعدها نتيجة الهجرة والنزوح، ومصالحة اقتصادية بين الفئات المحرومة من الثروة والسلطة ومن استحوذ عليها من النخبة سواء ابان حكم القذافي ام بعد الثورة لضمان قدرة الدولة على تعويض الفئات المحتاجة، والمصالحة الاثنية بين جماعات المختلفة من عرب امازيغ وطوارق وتبو وغيرها من الجماعات الاثنية على الارض الليبية، ان ادراج الجماعات القبلية والدينية والاثنية شرط ضروري لإعادة التوحيد والعدالة وتعتمد فرص نجاح الحوار الوطني على مدى التنازلات التي ينبغي ان يقدمها الاطراف المتحاورون ومدى الضرورة التي تبديها الاطراف

السياسية والمسلحة[46]، وهذه المسئولية تقع على شيوخ القبائل والعلماء والقادة المحليين وصناع الرأي العام و اساتذة الجامعات والكتاب، الى جانب ذلك تشكيل اللجان التحقيقية للتحقيق في الشكاوي والمنازعات والمطالبات والدعاوي المتصلة بمنظومة العدالة الانتقالية المتعلقة بالانتهاكات والجرائم، وتختص المحاكم المدنية بذلك دون غيرها كذلك تقدير التعويضات المادية والمعنوية وغيرها من سبل جبر الضرر الواقع على ضحايا الانتهاكات او ذويهم، وكذلك انشاء هيئة مستقلة يتوافر فيها تمثيل شعبي وتمثيل لمنظمات المجتمع المدني بهدف وضع خطط اصلاح وإعادة هيكلة مؤسسات الدولة اللصيقة ببرنامج العدالة الانتقالية، وتختص هذه الهيئة باقتراح مشروعات القوانين اللازمة لتحقيق اهدافها وملزمة للجهات الادارية بذاتها بجون الحاجة الى موافقة السلطة التنفيذية او التشريعية ويعاقب القانون من يمتنع عن تنفيذ هذه القرارات[47].

مما سبق يمكن القول ولتحقيق الاستقرار السياسي والمجتمعي في ليبيا ينبغي انجاز برنامج ناجح ومتكامل للعدالة الانتقالية ولضمان تحقيق المصالحة الوطنية في ليبيا الحرص على قيام نظام ديمقراطي يضمن توفير الحقوق والحريات الديمقراطية الاساسية للشعب الليبي وتوفير حرية الرأي والتعبير والنشر والتنظيم كذلك التعددية السياسية والحق في المشاركة السياسية وحرية الاقتراع لكل المواطنين البالغين وإحاطة العملية الانتخابية بالنزاهة والشفافية والتأكيد على النظام الدستوري للدولة.

## الخاتمـــــــة

### *Conclusion*

قامت ثورة 17/شباط/2011 في ليبيا ضد نظام القذافي متأثرةً بثورات الربيع العربي ونتيجة للأوضاع المعيشية و الاقتصادية السيئة التي كانت يعاني منها الشعب الليبي، وشهد الوضع الداخلي في مرحلة ما بعد الثورة حالة اضطراب وانتشار الاسلحة واشتباكات ذات طابع قبلي، وميليشيات ثورية ترفض الانضواء تحت سلطة الدولة قامت بمحاولة السيطرة على مفاصل البلاد وكان للموروث السياسي دورا في نشوب النزاعات بسبب عدم وجود احزاب سياسية او معارضة داخلية او حتى مؤسسات المجتمع المدني اي مجتمع نشأ في ضل حكم فردي استبدادي يرفض الرأي الاخر ولم تكن هناك ثقافة سياسية تقوم على وجود المعارضة لان المجتمع الليبي مجتمع قبلي اضافة الى قيام السياسي بتسييس القبيلة وإعطاء بعض القبائل امتيازات ومناصب وأموال على حساب قبائل اخرى خاصة القبائل المعارضة لنظام القذافي التي تعرضت للتعذيب و التهميش مما ولد الحقد والكراهية وظهور جماعات مسلحة ذات انتماءات عشائرية ومناطقية وأيدلوجية وغياب مفهوم الانتماء للهوية الوطنية، ان فشل الحكومات الانتقالية في ادارة الدولة و وضع دستور دائم للبلاد احد اسباب استمرار النزاعات المسلحة، كما ان ضعف الحكومات الليبية في ادارة

الدولة في الجانب الامني وعدم قدرة بناء جيش ليبي قوي يفرض سيطرته على جميع الاراضي الليبية ادى الى تغلغل الميليشيات المسلحة في مؤسسات الدولة بل احيانا ان قوتها تفوق قوة الدولة وهذا ما نتج عنه وجود حكومتين وبرلمانين في ليبيا واحد في الشرق والثاني في الغرب، وشكل المجلس الوطني الانتقالي كممثل شرعي عن ليبيا وموافقتها على فرض الحضر الجوي على ليبيا وكان لأهمية ليبيا ألجيوستراتيجية امام صدور القرار (1973) وقيام العمليات العسكرية من قبل قوات حلف شمال الاطلسي في ليبيا وكان للتدخل الدولي دور في تعزيز النزاعات بين القبائل والصراعات حول النفوذ السياسي والعسكري والاقتصادي وبسبب انتشار السلاح والجماعات المسلحة برزت التنظيمات الارهابية كفاعل اساسي على الساحة الليبية في ظل غياب دور المؤسسة العسكرية والأمنية مما اثر بشكل سلبي رغم مبادرات الاقليمية والدولية لإنهاء النزاعات في ليبيا إلا ان تلك المبادرات كانت تنحاز لطرف على حساب طرف اخر وهنا كانت الاطراف الاقليمية والدولية تسعى لتحقيق مصالحها سواء السياسية او الاقتصادية اكثر من اهتمامها بحل الصراعات والنزاعات في الساحة الليبية، كما زاد التنافس الخليجي من الوضع الامني سوءاً في ليبيا الى اشبه بالحرب الاهلية وأيضاً الاطراف الدولية اي اسباب الفشل ليست وطنية فحسب بل انحياز القوى الاقليمية والدولية سلبياً كذلك جاءت تشريعات العدالة الانتقالية فيها خلل وضعف مما اثر على المصالحة الوطنية في ليبيا لذلك رغم اتباع الاطراف المتنازعة في ليبيا بعض الطرق لحل النزاعات (التفاوض والوساطة) لكنها لم تتمكن من انهاء تلك النزاعات.

وارى ان لنجاح عملية المصالحة الوطنية في ليبيا ينبغي الاخذ بالتوصيات الاتية:

- حضور الاطراف المتنازعة والجهات الحقيقية الفاعلة لطاولة المفاوضات وقادة الميليشيات وزعماء القبائل والقادة السياسيين وممثلو الجيش في النظام السابق.
- نزع السلاح ودمج المقاتلين مجتمعيا.
- انهاء انقسام السلطة بين حكومتين وبين القوى السياسية الليبية.
- وجود حكومة موحدة قوية قادرة على ادارة مؤسسات الدولة وبناء جيش وطني موحد قادر على منع وجود جميع التشكيلات والفصائل المسلحة.
- تعزيز الدور الداخلي الليبي على اجراء المصالحة الوطنية بين القوى المتصارعة ومنع التدخل الخارجي و الاقليمي.
- حوار وطني موسع يشمل كل اصحاب المصلحة او حوار وطني موسع يضم كل القوى الاطراف المتنازعة.

- دعم مؤسسات الدولة من خلال دعم مؤسسات العدالة الانتقالية.
- تعويض المتضررين و تطبيق مبادئ الانصاف للضحايا وعدم توظيف الاجتثاث (قانون العزل السياسي) باتجاه الانتقام والتشفي وتفكيك المظالم الاجتماعية والتاريخية.
- الاصلاح الهيكلي لمؤسسات الدولة وحماية حقوق الانسان و اقامة دولة القانون.
- تعزيز عملية الاصلاح السياسي والاقتصادي.

## الهـــوامـــش

***Endnotes***

(1) عبير ابراهيم امنينة، علاقة النظام السياسي بالنقابات المهنية في ليبيا: دراسة حالة نقابة المحامين (1969–2009)، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، العدد (28)، خريف 2010، ص 44–45.

(2) مبارك احمد، انتقال متعثر: محفزات ومخاطر التأزم الداخلي في ليبيا، مجلة السياسة الدولية، العدد (195)، مركز الاهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، كانون الثاني / 2014، ص 141، و للمزيد انظر، اسراء احمد جياد، محددات التفاعل و التأثير في الثورات العربية: دراسة في الاسباب والنتائج، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد (43)، 2013، ص 36–37.

(3) توفيق المديني، ربيع الثورات الديمقراطية العربية، مجلة المستقبل العربي (386)، نيسان /2011، بيروت، ص 130.

(4) منى حسين عبيد، ابعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية والإستراتيجية، جامعة بغداد، العدد (51)، 2012، ص 39.

(5) دهام محمد العزاوي، الثورة الليبية: الدوافع والأبعاد في مجموعة باحثين: ليبيا من انقلاب الزعيم الى ثورة الشعب، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2012، ص 9، للمزيد انظر.. عمار جعفر العزاوي، الثورة الليبية: الاسباب والتحديات والتداعيات بعد العام 2011، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد (50)، 2015، ص 96.

(6) مصطفى عبد الله القاسم خشيم، انتخابات المؤتمر الوطني في ليبيا، مسار التحول الديمقراطي، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد (406)، 2012، ص 122.

(7) مصطفى عمر النير، تعقب على محمود جبريل، ليبيا الى اين؟ هل سيستعاد الاستقرار والنظام، المستقبل العربي، بيروت، العدد(449)، تموز /2016، ص 18.

(8) عصام عبد الشافي، صعود ام انزواء، الدور السياسي للقبيلة في الثورات العربية، مجلة السياسية الدولية، القاهرة، العدد (118)، نيسان/2011، ص12.

(9) عبد العظيم حافظ جبر، التطورات السياسية في ليبيا على اثر ثورة 17/شباط/2011، رؤية سياسية تحليلية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد، العدد (38)، 2012، ص105.

(10) زياد عقيل، عسكره الانتفاضة: الفشل الداخلي و التداخل الخارجي في الجمهورية الليبية، مجلة السياسة الدولية (184)، القاهرة، نيسان، 2011، ص 72.

(11) تعد ليبيا ثالث اكبر منتج للنفط في قارة افريقيا ولديها اكبر احتياطات مؤكدة في القارة يقدر احتياطها نحو (44) مليار برميل و يشكل النفط الليبي 2 ٪ من الانتاج العالمي و هي اول دولة رئيسية مصدرة للنفط و تواجه اضطرابات حادة في افريقيا للمزيد انظر.. مالك دحام متعب، الاثر الاستراتيجي للمتغير النفطي في الازمة الليبية بعد العام 2011، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين، العدد (63)، كانون الاول \2020، ص 236.

(12) نادية فاضل عباس، لصراع السياسي في ليبيا و مسارات تطوره، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية و الدولية، جامعة بغداد، العدد (74)، تموز 2018، ص57.

(13) ميادة علي حيدر و حيدر عبدالله، اثر الصراع الخليجي في الازمة الليبية بعد العام 2011، مجلة ابحاث العلوم السياسية، لكلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العددان (5–9)، 2019،ص915.

(14) خيري عبد الرزاق جاسم، دور المؤثر الخارجي في ثورات التغيير للأنظمة السياسية العربية في ثورة التغيير وتداعياتها على الانظمة العربية، بيت الحكمة، بغداد، 2014، ص26.

(15) تبنى مجلس الامن يوم 17\اذار\2011 قرار يحمل رقم (1973) يقضي فرض خطر طيران فوق الاجواء الليبية واستثنى طائرات الاغاثة للمزيد انظر... خالد ربيع رسمي، مساعي الامم المتحدة في مستوية الازمة الليبية بعد عام 2011 الفرص و التحديات، معهد الخدمة الخارجية، بغداد، 2019، ص 51.

(16) محمود احمد، العدالة الانتقالية في ليبيا تشريعات عدة بلا مردود في الواقع، مجلة سياسات عربية ، قطر، العدد (47)، تشرين الثاني 2020، ص 80.

(17) تعد شركة الخليج العربي للنفط الليبية (اجوكو) ثاني اكبر شركة حكومية في ليبيا مقرها في بنغازي و التي اصبحت فيما بعد مقرها لما يسمى الثوار الليبيين الذين يسيطرون على عمليات التصديق وبمساعدة قطر التي تعهدت ببيع النفط الليبي في الاسواق العالمية وعدم اخضاعه للعقوبات الامريكية ولهذا السبب يفسر وجود فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الامريكية في المشاركة بالدعم العسكري للإطاحة بنظام ألقذافي، للمزيد انظر... مالك دحام متعب، الاثر الاستراتيجي للمتغير النفطي في الازمة الليبية بعد العام 2011، مصدر سبق ذكره، ص 237.

(18) محمد عبد الحفيظ الشيخ، ليبيا بين جماعات العنف والديمقراطية المتعثرة، المستقبل العربي، بيروت، العدد (432)، شباط، 2015، ص 131.

(19) *Kenneth Katzman، the united Arab Emirates (UAE): Issues for U.S policy, Washington: congressional Research Service، 2017, p.14.*

(20) لقد ايدت دول الخليج التدخل العسكري ضد النظام الليبي ودعمته سياسياً والياً وإعلاميا وعسكرياً ضمن صفقة مع الولايات المتحدة الامريكية تساعدها دول الخليج في دفع جامعة الدول العربية لاتخاذها قراراً تفرض مناطق حظر طيران فوق ليبيا كما قامت كل من الامارات وقطر بإرسال بعض طائراتهم المقاتلة دعماً لعمليات حلف شمال الاطلسي وأرسلت قطر شحنات اسلحة فرنسية وبلجيكية الى الثوار الليبيين وتدريبهم على اراضيها ومن ثم نقلهم الى ليبيا للمزيد انظر.. ميادة علي حيدر وحيدر عبد الله، اثر الصراع الخليجي في الازمة الليبية بعد العام 2011، مجلة ابحاث العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العددان (5–6)، 2019، ص 963.. وانظر.. عرفات علي جدعون، الموقف القطري في الثورات العربية وأثره في التحولات السياسية الخارجية القطرية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مركز المستنصرية للدراسات، الجامعة المستنصرية، العدد (8)، 2014، ص 46 – 47.

(21) محمد عبد الحفيظ الشيخ، ليبيا بين جماعات العنف والديمقراطية المتعثرة ، مصدر سبق ذكره، ص 111.

(22) محمد عبد الحفيظ الشيخ، ليبيا بين جماعات العنف والديمقراطية المتعثرة، المصدر السابق، ص 126 – 129.

(23) كامل عبد الله، عسكره القبيلة، دور السلاح في اشعال الصراعات الداخلية في ليبيا، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد (186)، تشرين الاول /2012، ص 17.

(24) *Holding Libya Together: security challenges after Qadhafi، International Crisis Group, Middle East/north Africa Report.115.14 December 2011,pp609.*

(25) محمد السنوسي الداوودي، فجوة الامن، تداعيات انفجار الاوضاع في ليبيا، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد (197)، تموز، 2014، ص 131.

(26) بورتر، ليبيا: مرحلة ما بعد القذافي، معهد واشنطن على الموقع الالكتروني http://www.washinotonintitute.org 2018، ص 36.

(27) زهير حامدي، ثلاث سنوات عن الثورة الليبية: التحديات المألات، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، العدد (7) ، اذار/2014، ص 90.

(28) محمد عبد الحفيظ الشيخ، ليبيا بين جماعات العنف والديمقراطية المتعثرة، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد (432)، شباط 2015، ص 124–125.

(29) محمود عبد الحفيظ الشيخ، مسار المصالحة الوطنية والسلم الاجتماعي بعد ثورة 17/فبراير في ليبيا، مجلة شؤون عربية، الامانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، العدد (160)، 2012، ص 70.

(30) محمود خليفة جودة واحمد الخطيب، الميليشيات والحركات الجهادية في ليبيا، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2015، ص (47– 50).

(31) احمد قاسم حسين، دور القوى الخارجية في العملية السياسية: حالة ليبيا بعد الاتفاق السياسي الصخيرات، مجلة سياسات عربية، قطر، العدد (36)، كانون الثاني 2019، ص 63.

(32) *Floor El Kamouni-Janssen, Iba Abdo, Addressing Libya's multiple crises: when violent politics, extremism and crime meet, in: the conflict research unit policy brief, the Netherlands Institute of International Relations، Hague، Holland, July, 2015, p.3.*

(33) كامل عبد الله، ليبيا بين مفارقات المشهد الداخلي والمواقف الاقليمة والدولية، مجلة السياسية الدولية، القاهرة، العدد (205)، يوليو/2016، ص151.

(34) كامل عبدالله، المصدر السابق، ص153.

(35) *Syed Huzaifah bin Othman Alkaff, Libya:counter terrorist Tends and Analyses، International center for political Violence and Terrorsim Research, Nanyang Technology University, Singapore, Vol.7,No.1, January/February 2015, pp. 98-99.*

(36) خريطة صراع النفط الليبي بين اللاعبين المحليين والدوليين ، في 7/7 /2018، على الموقع الالكتروني الاتي: *www.arabic.sputniknrws.com*، 3–12–2021.

(37) تقرير منظمة حقوق الانسان: ليبيا احداث 2018 على الموقع: (*https://www.hrw.org/ar/world-report/2018/country-chapters/312777*)، 15–12–2021.

(38) تقارير الهجرة الدولية الهجرة للخارج والنزوح الداخلي على الرابط: (*https://publications.iom.int/system/files/pdf/situation-report-migration-2019-ar.pdf*)، 2–12–2021.

(39) موقع منظمة الصحة العالمية الالكتروني على الموقع: (*https://www.who.int/ar*)، 2–12–2021.

(40) اسامة السايح، العدالة الانتقالية في السياقات العربية – العدالة الانتقالية في ليبيا، المنظمة العربية لحقوق الانسان، 2014، ص163.

(41) محمد عبد الحفيظ الشيخ، تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا بعد العام 2011، المستقبل العربي، بيروت، العدد (431)، كانون الثاني 2015، ص103.

(42) محمود احمد، العدالة الانتقالية في ليبيا، مجلة سياسات عربية، قطر، العدد 47، تشرين الثاني 2020، ص82.

(43) العزل السياسي: هو رفض اي حوار او مشاركة لمن عمل ضمن نظام القذافي وان شاركوا في الثورة ضده او في دعمها وإقصاء كل من عمل مع نظام القذافي وتدمير مؤسساته وتم رفع شعار التخلص من النظام كاملا، للمزيد انظر زهير الحامدي، ثلاث سوات على الثورة الليبية: التحديات والمألات، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، العدد 7، اذار 2014، ص91.

(44) محمد عبد الحفيظ الشيخ ، المستقبل العربي، بيروت، العدد (432)، كانون الثاني، 2015، ص 107.

(45) محمود حمد، العدالة الانتقالية في ليبيا، مصدر سبق ذكره، ص 83.

(46) محمد عبد الحفيظ الشيخ، ليبيا بين جماعات العنف والديمقراطية المتعثرة، مجلة المستقبل العربي ، بيروت، العدد (432)، شباط 2015، ص134.

(47) محمد عبد الحفيظ الشيخ، المصدر السابق، ص 135.

# المصـــــــادر

***References***

## أولا الكتب العربية:

***First: Arabic books:***

I. محمود خليفة جودة واحمد الخطيب، الميليشيات والحركات الجهادية في ليبيا، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2015.

II. اسامة السايح، العدالة الانتقالية في السياقات العربية – العدالة الانتقالية في ليبيا، المنظمة العربية لحقوق الانسان، 2014.

## ثانيا المجلات والدوريات:

***Second: Arab magazines and periodicals:***

I. احمد قاسم حسين، دور القوى الخارجية في العملية السياسية: حالة ليبيا بعد الاتفاق السياسي الصخيرات، مجلة سياسات عربية، قطر، العدد (36)، كانون الثاني 2019.

II. اسراء احمد جياد، محددات التفاعل و التأثير في الثورات العربية: دراسة في الاسباب والنتائج، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد (43)، 2013.

III. توفيق المديني، ربيع الثورات الديمقراطية العربية، مجلة المستقبل العربي (386)، نيسان /2011، بيروت.

IV. خالد ربيع رسمي، مساعي الامم المتحدة في مستويات الازمة الليبية بعد عام 2011 الفرص والتحديات، معهد الخدمة الخارجية، بغداد، 2019.

V. خيري عبد الرزاق جاسم، دور المؤثر الخارجي في ثورات التغيير للأنظمة السياسية العربية في ثورة التغيير وتداعياتها على الانظمة العربية، بيت الحكمة، بغداد، 2014.

VI. دهام محمد العزاوي، الثورة الليبية: الدوافع والأبعاد في مجموعة باحثين: ليبيا من انقلاب الزعيم الى ثورة الشعب، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2012.

VII. زهير الحامدي، ثلاث سنوات على الثورة الليبية: التحديات والمألات، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، العدد (7)، اذار 2014.

VIII. زياد عقيل، عسكره الانتفاضة: الفشل الداخلي و التداخل الخارجي في الجمهورية الليبية، مجلة السياسة الدولية (184)، نيسان، 2011.

IX. عبد العظيم حافظ جبر، التطورات السياسية في ليبيا على اثر ثورة 17/شباط/2011، رؤية سياسية تحليلية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد، العدد (38)، 2012.

X. عبير ابراهيم امنينة، علاقة النظام السياسي بالنقابات المهنية في ليبيا: دراسة حالة نقابة المحامين (1969–2009)، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، العدد (28)، خريف 2010.

XI. عرفات علي جدعون، الموقف القطري في الثورات العربية وأثره في التحولات السياسية الخارجية القطرية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مركز المستنصرية للدراسات، الجامعة المستنصرية، العدد (48)، 2014.

XII. عصام عبد الشافي، صعود ام انزواء، الدور السياسي للقبيلة في الثورات العربية، مجلة السياسية الدولية، العدد (118)، نيسان/2011.

XIII. عمار جعفر العزاوي، الثورة الليبية: الاسباب والتحديات والتداعيات بعد العام 2011، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد (50)، 2015.

XIV. كامل عبد الله، عسكره القبيلة، دور السلاح في اشعال الصراعات الداخلية في ليبيا، مجلة السياسة الدولية، العدد (186)، تشرين الاول /2012.

XV. كامل عبدالله، ليبيا بين مفارقات المشهد الداخلي والمواقف الإقليمية والدولية، مجلة السياسية الدولية، القاهرة، العدد (205)، يوليو/2016.

XVI. مالك دحام متعب، الاثر الاستراتيجي للمتغير النفطي في الازمة الليبية بعد العام 2011، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، العدد (63)، كانون الاول \2020.

XVII. مبارك احمد، انتقال متعثر: محفزات ومخاطر التأزم الداخلي في ليبيا، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية، القاهرة، العدد (195)، كانون الثاني/2014.

XVIII. محمد السنوسي الداوودي، فجوة الامن، تداعيات انفجار الاوضاع في ليبيا، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد (197)، تموز، 2014.

XIX. محمد عبد الحفيظ الشيخ، ليبيا بين جماعات العنف والديمقراطية المتعثرة، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد (432)، شباط 2015.

XX. محمد عبد الحفيظ الشيخ، تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا بعد العام 2011، المستقبل العربي، بيروت، العدد (431)، كانون الثاني 2015.

XXI. محمود احمد، العدالة الانتقالية في ليبيا تشريعات عدة بلا مردود في الواقع، مجلة سياسات عربية، العدد (47)، قطر، تشرين الثاني 2020.

XXII. محمد عبد الحفيظ الشيخ، مسار المصالحة الوطنية والسلم الاجتماعي بعد ثورة 17/فبراير في ليبيا، مجلة شؤون عربية، العدد (160)، الامانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، 2012.

XXIII. مصطفى عبد الله القاسم خشيم، انتخابات المؤتمر الوطني في ليبيا، مسار التحول الديمقراطي، مجلة المستقبل العربي، العدد (406)، 2012.

XXIV. مصطفى عمر النير، تعقب على محمود جبريل، ليبيا الى اين ؟، هل سيستعاد الاستقرار والنظام، المستقبل العربي، العدد(449)، تموز /2016.

XXV. منى حسين عبيد، ابعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا، مجلة دراسات دولية، العدد (51)، 2012.

XXVI. ميادة علي حيدر و حيدر عبد الله، اثر الصراع الخليجي في الازمة الليبية بعد العام 2011، مجلة ابحاث العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العددان (5–9)، 2019.

XXVII. نادية فاضل عباس، لصراع السياسي في ليبيا و مسارات تطوره، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية و الدولية، جامعة بغداد، العدد (74)، تموز 2018.

**ثالثا: الكتب الانكليزية:**

***Third: English books:***

I. *Kenneth Katzman, the united Arab Emirates (UAE): Issues for U.S policy, Washington: congressional Research Service, 2017.*

II. *Holding Libya Together: security challenges after Qadhafi, International Crisis Group, Middle East/north Africa Report.115.14 December 2011.*

III. *Floor El Kamouni-Janssen, Iba Abdo, Addressing Libya's multiple crises: when violent politics, extremism and crime meet, in: the conflict research unit policy brief, the Netherlands Institute of International Relations, Hague, Holland, July, 2015.*

IV. *Syed Huzaifah bin Othman Alkaff, Libya:counter terrorist Tends and Analyses, International center for political Violence and Terrorsim Research, Nanyang Technology University, Singapore, Vol.7,No.1, January/February 2015.*

**رابعا**: **المواقع الالكترونية**:

***Fourth: Internet & Electronic Site:***

I. **بورتر، ليبيا في خطر في مرحلة ما بعد القذافي، معهد واشنطن على الموقع الالكتروني:**

*https://www.dampress.net/mobile/?page=show_det&category_id=12&id=32161&lang=ar16-02-2022 ،*

II. **تقارير الهجرة الدولية الهجرة للخارج والنزوح الداخلي على الرابط:**

*https://publications.iom.int/system/files/pdf/situation-report-migration-2019-ar.pdf2021-12-2*

III. **موقع منظمة الصحة العالمية الالكتروني على الموقع:** *(https://www.who.int/ar)*، **2-12-2021**.

IV. **خريطة صراع النفط الليبي بين اللاعبين المحليين والدوليين، في 7/7 /2018، على الموقع الالكتروني الاتي:***(www.arabic.sputniknrws.com)*، **3-12-2021**.

V. **تقرير منظمة حقوق الانسان: ليبيا احداث 2018 على الموقع:** *(https://www.hrw.org/ar/world-report/2018/country-chapters/312777)*، **15-12-2021**.